المصالحة النيابية تدعم سعي الحكومة لتحويل العفو العام إلى خاص

□ بغداد / المدى

اعتبرت لجنة المصالحة الوطنية والمساءلة البرلمانية تشريع قانون العفو العام مصادرة لجهود الاجهزة الأمنية، مشددة على ضرورة اعادة تسمية القانون ليكون قانون خاصاً وليس عاماً ".

وقال نائب رئيس اللجنة جبار الكناني ان" قانون العفو العام ما ان طبق بشكله وصياغته الحالية سيخلق مشكلة جديدة وارباكاً على المستوى الامني والسلم الاهلي، معتبرا تشريعه مصادرة لجهود الاجهزة الامنية".

وشدد النائب عن التحالف الوطني بضرورة إعادة تسميته القانون من "قانون عفو عام الى عفو خاص"، من اجل ان لا يشمل من تلطخت يده بدماء العراقيين ". وكانت المستشارة في مجلس الوزراء مريم الريس قد قالت "ان الحكومة تسعى الى تغيير اسم القانون من قانون العفو العام الى العفو الخاص كي لا يشمل من تلطخت ايديهم بدماء الابرياء .

والريس في مقابلة كانت قد نشرتها المدى في وقت سابق اوضحت ان رئاسة الوزراء تحترم تشريع مثل هكذا قوانين طالما تساهم في تفعيل المصالحة الوطنية بشكل كبير الا ان الملاحظات التي طرحتها رئاسة الوزراء لابد ان تناقش خصوصا تلك المتعلقة بشمول الذين ارتكبوا جناية او جنحة. واستبعد الكناني تمرير القانون دون توافق الكتل السياسية وعلى رأسها ائتلاف دولة القانون، مشيرا انه بحاجة الى صياغات قانونية ودراسة واقعية مستفيضة". وتسعى كتلة الأحرار الى تمرير قانون العفو العام الذي تبنته بعد ان تم التصويت عليه من حيث المبدأ اغلب الاطراف السياسية من اجل تفعيل مشروع المصالحة الوطنية، وتوسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية. وتنص المادة الأولى من القانون على أن "يعفى عفوا عاما وشاملا عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية اكتسبت درجة البتات أم لم تكتسب

كما ينص القانون على انه "يتم إخلاء المحكومين والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجني عليه أو مدنيين لأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضي مدة حبسهم التنفيذي. "

و أكد النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شريف سليمان أن قانون العفو العام سيشمل البعثيين غير المتهمين بالمادة (٤) إرهاب، مشيراً الى أن هذا القانون سيأخذ وقتاً لإقراره لحين توافق جميع الكتل السياسة عليه.

وقال شريف في تصريح سابق (للمدى)"ان مجلس النواب بدأ بالقراءة الثانية لمقترح قانون العفو العام يوم أمس لكن لم يتم إكمال القراءة ويحتاج إلى جلسة أخرى .

وأضاف:أن إقرار هذا القانون والتصويت عليه يحتاج الى وقت لأن بعض الكتل السياسية تطالب بإدراج بعض البنود والبعض الآخر يطالب بحذف بعض البنود لذلك يحتاج هذا القانون الى مزيد من الوقت للتوافق عليه".

وأشار النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية الى" أن المرحلة الحالية تحتاج الى إقرار هكذا قانون وفتح صفحة جديدة من التسامح لكن ليس مع الذين تلطخت أيديهم بدماء الشعب" .

وبين شريف أن هذا القانون سوف يشمل البعثيين الذين لم يعتقلوا وفق المادة (٤) إرهاب لان القانون لم يشر الى التنظيمات وإنما بعض الاستثناءات كالزنا والمادة (٤) إرهاب والتزوير وبعض الجرائم.

الكتل تدرج التعديل الدستوري ضمن جدول أعمال المؤتمر الوطني

لجنة لإعادة صياغة قانون التوازن في مؤسسات الدولة

كشفت اللجنة القانونية البرلمانية، الخميس، عن تشكيل لجنة لإعادة صياغة مشروع قانون التوازن في مؤسسات الدولة نتيجة اعتراضات الكتل السياسية على صيغته الحالية، مشيرة إلى أن القائمة العراقية والتحالف الكردستاني اعترضا على تنفيذ القانون في المؤسسات الأمنية.

وقال رئيس اللجنة خالد شواني في تصريحات صحفية امس"، إن "هناك اعتراضا من قبل القائمة العراقية والتحالف الكردستاني على قانون اعادة التوازن في مؤسسات الدولة خصوصا بشأن تطبيقه في وزارتي الداخلية والدفاع وجهاز المخابرات"،مبينا ان "هذا الامر ادى الى تأجيل التصويت على القانون".

□ بغداد / المدى

وأضاف شواني أن "التحالف الوطني اكد أن مبدأ التوازن موجود في الدستور ولا حاجة لتشريعه بقانون في حال عدم تنفيذه في وزارتي الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات"، مشيرا الى أن "التحالف هدد بعرقلة العمل بالقانون داخل مؤسسات الدولة في حال عدم تنفيذه على المؤسسات الامنية".

وصوت مجلس النواب في جلسته التي انعقدت امس على مشروع قانون بخصوص التوازن في مؤسسات الدولة.

وذكر مصدر في المجلس في تصريحات صحفية امس ان" المجلس صوت على التوازن في مؤسسات الدولة بعد اجراء التعديلات التي اقترحها التحالف الوطني والتي تتضمن ان يكون التوازن ضمن الاطار الدستوري ويشمل المؤسسات الامنية والاجهزة الامنية بعد ان كانت القائمة العراقية تريد ان تكون الفقرة بالتحديد لوزارة الداخلية والدفاع وجهاز المخابرات.

كما صوت مجلس النواب بالموافقة على مشروع قانون انضمام العراق الى الميثاق العربي لحقوق الانسان الصادر عن جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٤ .

وقال عضو اللجنة القانونية محمود الحسن في مؤتمر صحفي عقده في مبنى مجلس النواب ان المجلس صوت اليوم على مشروع القانون والذي يؤكد ان العراق ملتزم بميثاق الجامعة العربية ، باعتباره عضوا مؤسسا ولعب دورا رياديا فيها ".

وقدم المشروع من قبل لجنة العلاقات الخارجية و لجنة حقوق الانسان ويتضمن مادتين فقط.

وبين الحسن ان التصويت على هذا القانون مؤشر لجميع الدول العربية بان العراق عاد بقوة الى الساحة العربية ، وهو ملتزم بهذا القانون من خلال العمل وفق المبادئ التي نص عليها.

ورفع مجلس النواب العراقي، أمس الأربعاء (٢٢ شباط ٢٠١٢)، جلسته الـ٢٤ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية التي عقدت برئاسة النجيفي وحضور ٢٢١ نائباً إلى امس الخميس، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة شهدت قراءة تقرير اللجنة المالية بشأن قانون موازنة العام ٢٠١٢، والقراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الثالث لقانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، والقراءة الثانية لقوانين إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١٩٦ لسنة ١٩٩٩، وتعديل قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ ومشروع قانون إعفاء المزارعين والفلاحين المقترضين من فوائد القروض السابقة المترتبة بذمتهم، وتسجيل واعتماد المبيدات ومشروع قانون تنظيم تداول المواد الزراعية، وشبكة الحماية الاجتماعية، والبذور والتقاوي.

الى ذلك، نوه عضو ائتلاف دولة القانون النائب عن التحالف الوطني عمار الشبلي، بأن الترشيق الوزاري والتعديل الدستوري مطروحان ضمن جدول أعمال اللقاء الوطني، ولكن الأول غير ممكن تطبيقه، مشيراً الى أن العراقية لم تطالب بإدراج قضيتي الهاشمي والمطلك في الاجتماع الأخير للجنة التحضيرية.

وقال الشبلي ،الخميس: إن الترشيق الوزاري مطروح على جدول أعمال اللقاء الوطني قبل مقاطعة العراقية لجلسات مجلسي النواب والوزراء وأن التحالف الوطني لديه رغبة بأن يكون عدد وزارات الحكومة (١٧) وزارة، مبيناً أن الأجواء الحالية غير مناسبة لتطبيق الترشيق لأن الحكومة تشكلت على أساس التوافقات السياسية وهذا يحتاج للنقاش.

وأضاف: أن التعديل الدستوري أيضاً مطروح على جدول الأعمال اللقاء وأنه مطلب لجميع الكتل السياسية ولديها ملاحظات على بنوده، موضحاً وجود لجنة مشكلة قبل عقد اتفاقية أربيل مهمتها تعديل الدستور باستثناء الحقوق الأساسية كالمادة (١٨، ٧، ٢).

وكشف: أن الاجتماع الأخير للجنة التحضيرية للقاء الوطني لم تتطرق فيه القائمة العراقية الى إدارج قضيتي نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك.

وعلى الصعيد ذاته اعتبر النائب عن العراقية سالم دلي ان اهم علامة بارزة في المشهد السياسي العراقي خلال هذه الايام والتي يعول عليها المواطن العراقي كثيرا هي المؤتمر الوطني لأنه بارقة امل رغم الصعوبات والتحديات التي تواجه اللجنة التحضيرية".

وقال في تصريح "كقائمة عراقية لن نذهب الى المؤتمر الوطني قبل نزع فتيل الازمة فيما يخص استهداف نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك".

واضاف دلي ان نزع فتيل الأزمة من شأنه ان يؤدي الى تهيئة الاجواء في المؤتمر الوطني من اجل الوصول الى وفاق سياسي ونتائج ايجابية".

وتوقع النائب عن العراقية ان يكون المؤتمر الوطني اخر لقاء بين القوى السياسية قبل ان ينفرط عقد العملية السياسية بالكامل "لا سامح الله اذا لم يتم التوصل الى نتائج ايجابية وحل المشاكل العالقة"مضيفا"ان عدم نجاح المؤتمر الوطني يعني الذهاب الى مساحات جديدة من الصراع قد لا نتمناها"على حد وصفه.

العراقية تشكو الاستهداف بملفات الفساد

الكردستانية: معركة تصفية الخصوم بين الشركاء مستمرة حتى الانتخابات

□ بغداد / المدى

اسامة جميل

زياد الذرب

اعتبر النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية اسامة جميل كشف ملفات الفساد واللجوء للقضاء لأغراض تصفية الخصوم محصورة بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية.

وقال جميل: "اننا بالوقت الحاضر نشهد معركة بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية، بتصفية أحدهما للآخر، وذلك من خلال تقديم دعاوى وملفات تتعلق بأعضاء مجلس النواب ومطالبة القضاء العراقي بسحب الحصانة عن النواب الثلاث (سليم عبدالله الجبوري، حيد الملا، صباح الساعدي)، مضيفاً: أن المعركة او الخلاف بين دولة القانون والعراقية ستستمر حتى الانتخابات النيابية المقبلة وانتهاء الدورة البرلمانية الحالية، وربما يتم معالجة بعضها بإجراء صفقات سياسية بين الطرفين.

ولفت النائب الكردستاني الى: أن الكرد خارج هذه المعركة حالياً، ومن المرجح ان يتم اشراكهم إذا بقي الوضع الحالي على ماهو عليه. وكان مجلس القضاء الأعلى، قد أصدر بياناً يبين فيه طلباته المقدمة الى مجلس النواب لرفع الحصانة القانونية عن النائبين عن القائمة العراقية (سليم الجبوري وحيدر الملا) والنائب المستقل (صباح الساعدي).

وقال المتحدث الرسمي باسم مجلس القضاء عبد الستار البيرقدار في بيان تلقته (الاخبارية): بناءً على طلب من المحكمة المختصة برفع الحصانة القانونية عن النائب (سليم عبد الله الجبوري) للتحقيق معه حول التهمة المنسوبة إليه من ذوي العلاقة وفق المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب أرسل مجلس القضاء الأعلى بتاريخ الثالث عشر من شهر حزيران عام ٢٠١١ الى مجلس النواب هذا الطلب راجياً النظر فيه مرفقاً مع الطلب صورة من الأوراق التحقيقية وفقاً للقانون. من جانبه أكد القيادي في حركة الحل النائب عن ائتلاف العراقية زياد طارق الذرب أن بعض الكتل السياسية تستخدم التسقيط السياسي عن طريق نشر ملفات الفساد عبر وسائل الإعلام او إجراء ضغوطات على مجلس القضاء لأجل تحريك الرأي العام.

وقال الذرب: إن الكثير من السياسيين يعتقدون أن إدارة البلاد من قبل جهة واحدة خطأ كبير، ولا يمكن لأي جهة او حزب أن تدير العراق بمفردها، موضحاً: إن الوضع السياسي العراقي والذي يعد أهم مرحلة بتاريخ البلاد يحتاج لعلاجات سريعة لإيقاف التصفيات السياسية التي بدأت تتنامى بسرعة، عن طريق نشر ملفات الفساد عبر وسائل الإعلام او إجراء ضغوطات على مجلس القضاء. ودعا النائب عن العراقية: الكتل السياسية الوضع حلول لأجل التقارب فيما بينهم، والاهتمام بالمواطنين بدلاً من التفكير بتصفية الخصوم.

وتشهد الساحة السياسية حالة من التوتر بين الشركاء السياسيين، بسبب إعلان في وسائل الإعلام اعترافات حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بقضايا إرهابية وبأشراف الأخير، ومطالبة رئيس الوزراء نوري المالكي باستبدال نائبه صالح المطلك بسبب تصريحات التي وصف فيها المالكي بـ "ديكتاتور".

وفي سياق متصل، بين عضو ائتلاف دولة القانون النائب عن التحالف الوطني عبدالاله النائلي أن بعض الجهات السياسية تلجأ للإعلام عن وصول ملفات تهم بقضايا فساد ضد الكتلة او الشخصية المنافسة لها سياسياً، قبل حسمها من قبل الجهات المختصة كهيئة النزاهة او مجلس الوزراء، محذراً من تفاقم الأزمة السياسية بسبب استخدام ملفات جهة ضد الأخرى.

وقال النائلي: إن بعض الكتل السياسية لم تتعامل مع ملفات الفساد المالي والإداري بمهنية عالية او بشفافية خصوصاً بما يتعلق لأعضاء مجلس النواب، فمنهم من يحاول تسقيط او تضعيف الجهة الشريكة معه في الحكومة او العملية السياسية، مؤكداً أن استخدام مثل هكذا اساليب لا تعزز تقدم العملية السياسية وإنما تزيد من انعدام الثقة بين الاطراف السياسية وتجعل المشاكل مستمرة فيما بينهم، داعياً الى عدم استخدام ملفات الفساد والقضاء، كونها ستؤثر على العملية السياسية وستخلق أزمة سياسية جديدة.

وكان المتحدث الرسمي باسم ائتلاف العراقية النائب حيدر الملا، قد قال: إن لدى كتلته الكثير من الأدلة تثبت تورط العديد من المسؤولين في عمليات قتل وفساد، إلا أنها تحترم أرادة القضاء ولايمكن التجاوز عليه، وكشفها عبر وسائل الإعلام .

وأضاف الملا أن العراقية تتعامل وفق الدستور والقانون ولاتريد أن تتصرف كما يتصرف الآخرون ، وقامت بالتهجم على رموز العراقية، وأبرزها الحملة السياسية ضد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، مشيراً الى أن العراقية ستسلم الادلة بأيدي قضاة يتمتعون بنزاهة ومهنية، خوفاً من تسييسها او إتلافها، رافضاً الكشف عن تلك الملفات والمتورطين فيها.

وعلى صعيد ذي صلة استبعد القيادي في كتلة المواطن النائب عن التحالف الوطني علي شبر حل الأزمات السياسية بصفقة واحدة بين الكتل، ومنها قد تكون طويلة الأمد. وقال شبر امس الخميس: إن القضايا الخلافية بين الكتل السياسية لا يمكن حلها بصفقة أو بجلسة واحدة وإنما تحتاج لعدة جلسات تمهيدية ولفترة تطول لما بعد القمة العربية، خصوصاً وأن الكثير من القضايا العالقة سابقة أجلت الى أن تطرح الآن. وأضاف: أن العديد من القضايا ستكون طويلة الأمد كالتوازن في مؤسسات الدولة وتسمية الوزارات الأمنية وإقرار مجلس السياسيات.

الثقافة والإعلام ترفض سن قانون يحد من تصريحات النواب

□ بغداد / المدى

بتول فاروق

نفى ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، الخميس، تقديم أعضائه في لجنة الثقافة والإعلام مقترح قانون يمنع بموجبه اعضاء مجلس النواب من التصريحات الإعلامية من دون موافقة مسبقة من المجلس.

وكانت وسائل اعلام قد نقلت عن عضو القائمة العراقية النائب حميد الزوبعي سعي لجنة الثقافة والاعلام النيابية لاعداد مشروع قانون يحظر اعضاء مجلس النواب من التصريح لوسائل الاعلام الا بموافقة المجلس، مؤكدا، ان اعضاء اللجنة من ائتلاف "دولة القانون" هم وراء هذه الفكرة التي تعبر عن مصادرة الرأي وحرية التعبير.

وقالت عضو لجنة الثقافة والاعلام في مجلس النواب عن دولة القانون بتول فاروق لـ"شفق نيوز" ان "الانباء التي تحدثت عن تقديم اعضاء دولة القانون في لجنة الثقافة والاعلام النيابية مقترح قانون يمنع اعضاء المجلس من التصريح الاعلامي عارية عن الصحة".

واوضحت ان "لجنة الثقافة والإعلام لم تناقش هذا الموضوع اطلاقاً، ولم يطرح هذا الموضوع من اي من نواب المجلس".

وبينت فاروق "نحن نرفض تماماً اي قانون يحد من حرية النواب في الادلاء بارائهم الى الاعلام، فهو حق مكفول للجميع وفق الدستور، والنظام الداخلي للمجلس".

يذكر ان مقرر مجلس النواب محمد الخالدي استبعد، في وقت سابق، اقرار هكذا قانون "لانه سيمر عبر اللجنة القانونية، لدراسته ثم تتخذ القرار المناسب حوله بعرضه امام رئاسة البرلمان او رفضه"، مشيرا الى "وجود مقترح طرح من قبل رؤساء الكتل النيابية، متداول داخل اروقة المجلس يقضي بتوحيد الخطاب الاعلامي للاعضاء".

وتنص المادة ٣٨ من الدستور العراقي على تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب:أولاً: حرية التعبير عن الرأي بالوسائل كلها.ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.ثالثاً: حرية الاجتماع والطباعة والتظاهر السلمي، تنظم بقانون.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
دمشق. شارع كرجية حداد هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون